

WO/PBC/25/18
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 17 أغسطس 2016

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الخامسة والعشرون

جنيف، من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016

الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة 2016-2021

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تحتوي خطة الويبو الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 الواردة في هذه الوثيقة على التوجه الاستراتيجي رفيع المستوى للإعداد لوثائق البرنامج والميزانية التي تغطيها هذه الخطة الاستراتيجية.
 2. وفي الخطة الاستراتيجية نظرة شاملة للسياق الذي تُنفَّذ فيه أهداف الويبو الاستراتيجية التسعة، واستعراض للتحديات والفرص أمام الملكية الفكرية وعمل الويبو، وتعريف للاستراتيجيات العامة المعترزم انتهاجها في وجه تلك التحديات خلال فترة السنوات الست 2016-2021.
 3. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.
 4. استعرضت لجنة البرنامج والميزانية الوثيقة WO/PBC/25/18 وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021.
- [تلي ذلك خطة الويبو الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021]

الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021

قائمة المحتويات

5	مقدمة المدير العام
7	الهدف الاستراتيجي الأول: تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية
10	الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول
14	الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية
15	الهدف الاستراتيجي الرابع: تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها
18	الهدف الاستراتيجي الخامس: المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية
19	الهدف الاستراتيجي السادس: التعاون الدولي على بناء احترام الملكية الفكرية
21	الهدف الاستراتيجي السابع: الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية
22	الهدف الاستراتيجي الثامن: آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح
24	الهدف الاستراتيجي التاسع: بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها

رسالة الويبو

النهوض بالابتكار والإبداع لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، من خلال نظام دولي متوازن
وفعال للملكية الفكرية

مقدمة المدير العام

مع انتهاء الفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية الراهنة للأجل المتوسط (2010 إلى 2015) تغلق المنظمة باب هذه الفترة مكللة بالنجاح وقاطعة أشواطاً إلى الأمام. وتستهلّ خطتها المقبلة في مرحلة ملفوفة بالتحديات التي تواجه المجتمع متعدد الأطراف. فلا يزال الاقتصاد العالمي دون المستوى في أدائه والتعافي الذي طال انتظاره بطيء التحقق. والقدرة على الوصول إلى اتفاقات تقنية على الصعيد متعدد الأطراف تعترضها طائفة من الأحداث والظروف المناوئة. وفي هذه الأوان، تتقلب البيئة بسرعة البرق متحديّةً بذلك قدرة المؤسسات متعددة الأطراف على الاستجابة دون تأخير.

وفي هذا السياق، لا بدّ من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط من 2016 إلى 2021 مع التركيز على الحذر المالي المتواصل والمرونة في الاستجابة للتغيرات في الأوضاع والتركيز الواقعي على ما يمكن للمنظمة أن تحققه لتزيد قيمةً إلى إطار الملكية الفكرية متعدد الأطراف.

وفي هذه الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط توجه استراتيجي عام لإعداد وثائق البرنامج والميزانية المتتالية (2016/17 و 2018/19 و 2020/21) التي تغطيها الخطة الاستراتيجية. وسيقاس التقدم في ظل الخطة على أساس نتائج الشئيات كما ترد في وثائق البرنامج والميزانية التي توافق عليها الدول الأعضاء.

وترد في الصفحات التالية التوجهات والاستراتيجيات الرئيسية للخطة المقبلة في سياق التقدم المحرز في الفترة الراهنة والتحديات الخاصة لمواجهة في التنفيذ بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ومن التوجهات الرئيسية في تلك الاستراتيجيات ما يلي:

- التوسّع الجغرافي المتواصل في المشاركة في أنظمة الملكية الفكرية العالمية، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات ونظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم، فضلاً عن الاستثمار المتواصل في تحسين تلك الأنظمة إدارةً وأداءً؛
- وترسيخ المكتسب أو المتراكم في الإطار القانوني الدولي الذي وضعته الدول الأعضاء بتوصيل مسارات الأعمال التقنية إلى شط النجاح والبحث عن الفرص السانحة لتوافق الدول الأعضاء على المضي قدماً بأعمالها التقنية في مجالات جديدة حيثما يمكن للعمل متعدد الأطراف أن يضيف قيمةً إلى نظام الملكية الفكرية؛
- وترسيخ مسار إدماج البعد الإنمائي وتحسين جودة الخدمات التي تؤديها المنظمة في مجال التعاون الإنمائي، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً والتقدم في أجندة التنمية.
- والارتقاء بالنجاحات المحققة في قواعد البيانات والمنصات الإلكترونية والأنظمة الحاسوبية المطوّرة في قطاع البنية التحتية العالمية إلى عتبة أعلى في سلم الامتياز؛
- وترسيخ التقارير والدراسات الاقتصادية والإحصائية التي تعدّها الأمانة مكانةً ومصداقية؛
- وتوسيع ما تقدمه المنظمة من خدمات التواصل ومنتجات لتنتشر انتشاراً واختراقاً جغرافياً؛
- وضمان تأدية خدمات الدعم الإداري بأمان وجودة عالية وفعالية ومردودية مرتفعة من أجل تنفيذ جميع برامج المنظمة وأدائها.

وستشهد الفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية الجديدة للأجل المتوسط أول تنفيذ لأهداف الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية المستدامة 2030. ومن المزمع تنفيذ الخطة الاستراتيجية بحيث تضمن المنظمة إسهامها فعلياً ودون الخروج عن ولايتها، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع إيلاء اهتمام خاص للابتكار في إطار الهدف رقم 9.

وسيتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيات وسائر الاستراتيجيات الوارد وصفها في هذه الخطة الاستراتيجية دعماً والتزاماً مستمرين من الدول الأعضاء والتفاني المستمر الذي يتحلى به طاقم الموظفين رفيع الكفاءات.



فرانسس غري

المدير العام للويبو

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

السياق

1.1هـ. أقامت المنظمة، على مدار عمرها البالغ 130 عاماً، صرحاً كبيراً من التشريعات أو المعاهدات المترابطة وغيرها من الصكوك التنظيمية. وتدير المنظمة 27 معاهدةً تشكل أساس نظام الملكية الفكرية الدولي.

ويستند هيكل المعاهدات التي تديرها المنظمة إلى:

- معاهدة إدارية مُنشئة للمنظمة (اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (اتفاقية الويبو))،

- ومعاهدتين تأسيسيتين أو عامتين في مجالي الملكية الصناعية (اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس)) وحق المؤلف (اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (اتفاقية برن))،

- وسلسلة من الاتفاقات المتخصصة في مجالي الملكية الصناعية أو حق المؤلف والحقوق المجاورة التي يكون إبرامها مسموحاً به أو متوخى في كلٍّ من اتفاقية باريس (المادة 19) واتفاقية برن (المادة 20).

2.1هـ. وينطوي هذا الهيكل على قدر معين من التعقيد. وهذا التعقيد يعطي الخيار للدولة العضو في أن تُحدّد نطاق المعاهدات التي سوف تنضم إليها، ولكنه قد يتسبب أيضاً في حدوث تعقيدات في إدارة المنظمة وسير عملها وفي مجموعة القوانين عموماً. وتوجد، على وجه الخصوص، مجالات تتضح فيها التعقيدات:

- لقد خضعت المعاهدتان التأسيسيتان – ألا وهما اتفاقية باريس واتفاقية برن – للتنقيح في عدد من المناسبات. وكان التنقيح الذي أُبرم في استكهولم عام 1967 جزءاً من تنقيح عام للمعاهدات من أجل السماح بإنشاء الويبو لتحل محل المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية (BIRPI). ولاستكمال الانتقال من المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية إلى الويبو، كان يلزم أن تنضم إلى وثيقتي استكهولم لاتفاقيتي باريس وبرن جميع الدول التي كانت طرفاً في اتفاقيتي باريس وبرن في عام 1967. ولا تزال توجد ثلاثة بلدان لم تنضم إلى وثيقة استكهولم لاتفاقية باريس¹ وثلاثة بلدان لم تنضم إلى وثيقة استكهولم لاتفاقية برن²؛

- وأحياناً ما تسير الممارسات والسياسات التي تعتمدها الدول الأعضاء بوتيرة أسرع من تنفيذ الإصلاحات الدستورية ذات الصلة. وهذا هو الحال في النظام الأحادي الاشتراكات، وإلغاء مؤتمر الويبو، والقيود المفروضة على منصب المدير العام. فكل إصلاح من هذه الإصلاحات قد أصبح من ضمن ممارسات المنظمة، ولكن لم ترد الموافقات أو إخطارات القبول ذات الصلة من العدد المطلوب من الدول الأعضاء. ففي حالة النظام الأحادي الاشتراكات ومؤتمر الويبو، لم يرد سوى 15 إخطار قبول من أصل 135 إخطار قبول مطلوباً. وفي حالة القيود الخاصة بمدة منصب المدير العام، لم يرد سوى 52 إخطار قبول من أصل 129 إخطار قبول مطلوباً؛

3.1هـ. وتُقيمت في عدد من المناسبات المعاهداتُ المنشئة لثلاثة من أنظمة الملكية الفكرية العالمية للمنظمة (نظام مدريد، ونظام لاهاي، ونظام لشبونة). ومن محاسن هذه التنقيحات أنها تُحدّث الأنظمة، ولكن من مساوئها وجود مجموعتين مختلفتين من الإجراءات والحقوق والالتزامات المُطبّقة داخل النظام نفسه إلى أن يجين الوقت الذي تصبح فيه جميع الدول الأطراف في المعاهدة غير المنقّحة طرفاً في المعاهدة المنقّحة. ففي حالة نظام مدريد، الذي اعتمد فيه بروتوكول مدريد

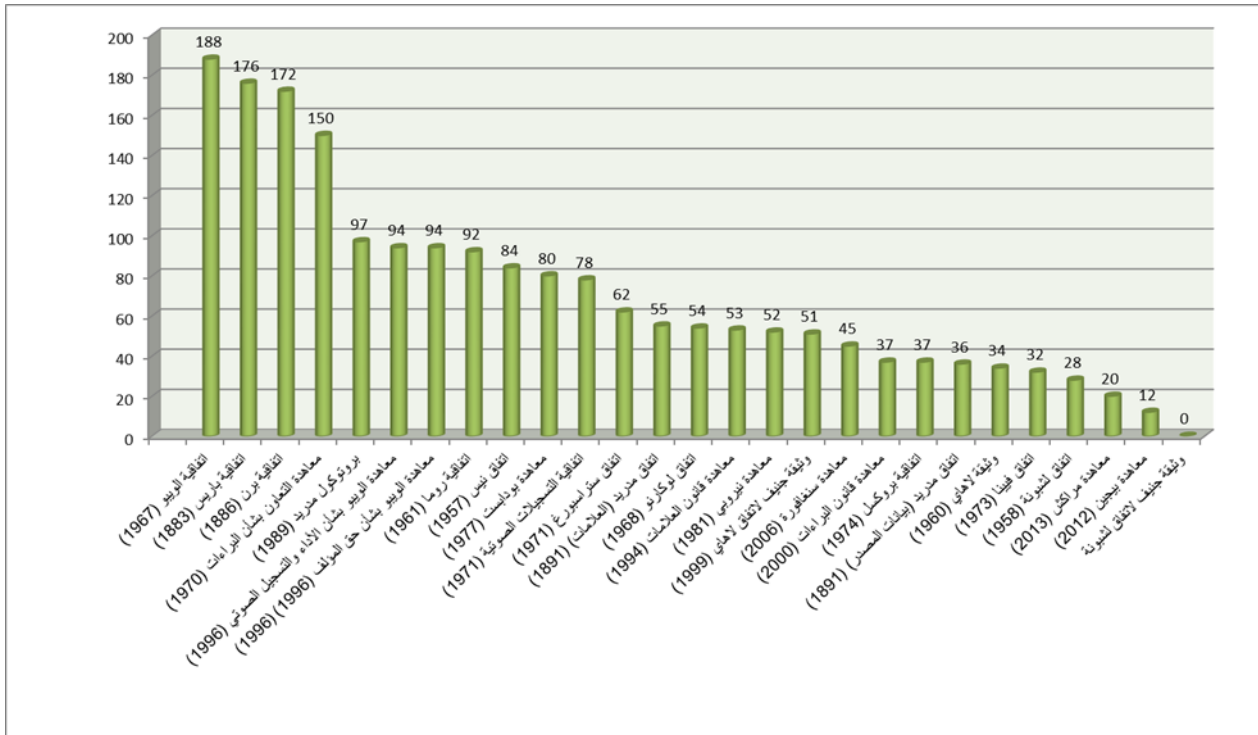
¹ الجمهورية الدومينيكية، ونيجيريا، والجمهورية العربية السورية

² لبنان، ومدغشقر، ونيوزيلندا

عام 1989، لم تصبح جميع الدول الأطراف في اتفاق مدريد طرفاً في بروتوكول مدريد إلا في عام 2016، مما أدى إلى وجود نظام مدريد واحد. وفي حالة نظام لاهاي، يجري إحراز تقدم في عملية التنقية الدستورية لشتى الوثائق السارية. وسوف تنتهي وثيقة لندن لعام 1934 ووثيقة موناكو الإضافية لعام 1961 في أكتوبر 2016. وسوف ينجم عن التنقيح الأخير لاتفاق لشبونة التعقيد المتمثل في وجود نسختين من المعاهدة التي يجري العمل بها في الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ دخول وثيقة جنيف الجديدة حيز النفاذ حتى التاريخ الذي تصبح فيه جميع الدول الأطراف في اتفاق لشبونة الأصلي طرفاً في وثيقة جنيف المنقحة.

4.1هـ. وإضافةً إلى ذلك، تتمتع مجموعة المعاهدات التي تديرها المنظمة بمستويات متفاوتة من الالتزام، كما هو مبين في الرسم البياني التالي.

الرسم البياني 1: عدد الأطراف المتعاقدة في المعاهدات التي تديرها الويبو (يونيو 2016)



5.1هـ. وبما أن المعاهدات التي اعتمدها المنظمة تمثل تعبير الدول الأعضاء الجماعي عن السياسات، فينبغي تشجيع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية الانضمام إلى هذه المعاهدات. فهذا من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد إطار دولي للملكية الفكرية يتسم بمزيد من الانسجام، بل ومزيد من الصحة القانونية.

6.1هـ. أما فيما يخص جدول الأعمال الحالي، فتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة اتفاقات دولية جديدة قد اعتمدت خلال الفترة الحالية، ألا وهي معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري (معاهدة بيجين)، ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (معاهدة مراكش)، ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية (وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة). وفي الفترة الحالية، دخلت معاهدة مراكش فقط حيز النفاذ.

7.1هـ. ويوجد عدد من المشروعات قيد المناقشة بين الدول الأعضاء، ولكن لا يزال الاتفاق بشأنها بعيد المنال، منها معاهدة قانون النصاميم المقترحة، والإذاعة، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وقضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية، والاستثناءات والتقييدات في مجال حق المؤلف. ومن الواضح أن الاتفاق المتعدد الأطراف سوف يظل أمراً

يصعب تحقيقه، لأن الملكية الفكرية تنبؤاً مكانة أهم في الاقتصاد وفي المجتمع مع تطور اقتصاد المعرفة، ومع تغلغل التكنولوجيا في القطاع الإنتاجي، ومع تغير وضع إنتاج المصنعات الإبداعية وتوزيعها واستهلاكها. ومع ذلك، ليس من المفيد لصورة المنظمة أن تظل القضايا مطروحة على جدول الأعمال لفترات زمنية طويلة من دون اتخاذ قرار بشأنها. فالمناقشات الخاصة بالإذاعة، على سبيل المثال، بدأت في تسعينيات القرن العشرين، في حين أن المناقشات الخاصة بصك دولي واحد أو أكثر في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بدأت في مطلع القرن الحالي. ويحدث عدد متزايد من حالات وضع قواعد دولية في مجال الملكية الفكرية بترتيبات ثنائية أو محدودة الأطراف أو إقليمية، ويرجع ذلك جزئياً إلى صعوبة تحقيق توافق متعدد الأطراف. ومن ثم فإن التحديات الخاصة بوضع قواعد ومعايير متعددة الأطراف كبيرة، وسوف تتطلب مشاركة فعالة واستعداداً لتقديم تنازلات من جانب الدول الأعضاء، إذا ما أُريد لهذه التحديات أن تُواجه بنجاح.

8.1هـ. وبما أن جدول الأعمال الحالي جدول ناضج أو قديم العهد، وعلى فرض أنه يمكن التوصل إلى نهاية ناجحة أو متفق عليه بشأن البنود التي يتألف منها، فسوف يكون من الأهمية بمكان أن تنظر المنظمة، خلال الفترة المقبلة، في طبيعة ما ترغب في المشاركة فيه من العمليات المستقبلية لوضع القواعد والمعايير. ويعتبر السير الإجرائي لنظام الملكية الفكرية أحد المجالات التي يكون فيها انقسام آراء الدول الأعضاء أقل ما يكون. وربما يتيح هذا المجال فرصة للعمل من جانب الدول الأعضاء.

9.1هـ. وسوف يتطلب جدول الأعمال المقبل تحديداً دقيقاً للمجالات التي يكون فيها العمل المتعدد الأطراف إما ضرورياً أو من الممكن أن يضيف قيمة في مشهد وضع القواعد والمعايير الدولية الذي يزداد تعقيداً. وربما يتطلب أيضاً أن تفكر المنظمة في طرائق لتحديد قضايا وضع القواعد والمعايير والمضي فيها قدماً. ويرى البعض أن نظام اللجان الحالي يفتقر في بعض جوانبه إلى الكفاءة، وأن الدول الأعضاء هي التي سوف تقرر ما إذا كان ينبغي أن يخضع للتقييم أو المناقشة أو التنقيح من أجل تحسين أدائه أم لا.

الاستراتيجيات

10.1هـ. سوف تُتبع ست استراتيجيات فيما يخص الهدف الاستراتيجي الأول خلال الفترة القادمة:

- (1) سوف تستمر عملية تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الإصلاحات الدستورية المعتمدة، مثل النظام الأحادي الاشتراكات والتقييدات الخاصة بمدة منصب المدير العام، وذلك بغية مواءمة التنفيذ الرسمي للسياسات المعتمدة من الدول الأعضاء مع ممارسات المنظمة.
- (2) وسوف تُشجّع الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الدولية الثلاثة الجديدة المبرمة خلال الفترة الحالية أو الانضمام إليها، وذلك بغية توسيع عضوية معاهدة مراكش وإدخال معاهدة بيجين ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة حيز النفاذ (مع الإشارة، في حالة المعاهدة الثانية، إلى خيار توفير الحماية للبيانات الجغرافية من خلال نظام العلامات التجارية). وسوف تُقدّم المساعدة التقنية والقانونية إلى الدول الأعضاء لمساعدتها في عملية التصديق.
- (3) وسوف تسعى المنظمة إلى التشجيع على الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها الويبو، وسوف تُقدّم إلى الدول الأعضاء المساعدة التقنية والقانونية في هذا الصدد. وسوف يتمثل الهدف في جعل عدد أعضاء كل من 12 معاهدة من المعاهدات التي تديرها الويبو يزيد على 100 طرف متعاقد بحلول نهاية الفترة المقبلة.

- (4) وسوف تسعى المنظمة إلى الوصول بعمليات وضع القواعد والمعايير المعلّقة إلى نهاية ناجحة أو متفق عليها خلال الفترة القادمة في مجالات معاهدة قانون التصميم المقترحة، والإذاعة، والملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والاستثناءات والتقييدات في مجال المكتبات ودور المحفوظات، والإعاقات الأخرى غير الإعاقة البصرية، والمؤسسات التعليمية.
- (5) وسوف تسعى الأمانة إلى تيسير إجراء مناقشة بين الدول الأعضاء بشأن تحديد قضايا جديدة من خارج جدول الأعمال الحالي تعتبرها الدول الأعضاء في حاجة إلى العمل المتعدد الأطراف أو ترى أن هذا العمل من شأنه أن يضيف إليها قيمة.
- (6) وسوف تشجع الأمانة على إجراء مناقشة بين الدول الأعضاء بشأن الإجراءات والهيئات التي يمكن من خلالها تحديد وتناول قضايا معيارية جديدة يُعتبر فيها العمل المتعدد الأطراف مُستجيباً، وسوف تسعى الأمانة إلى تيسير إجراء هذه المناقشة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول

السياق

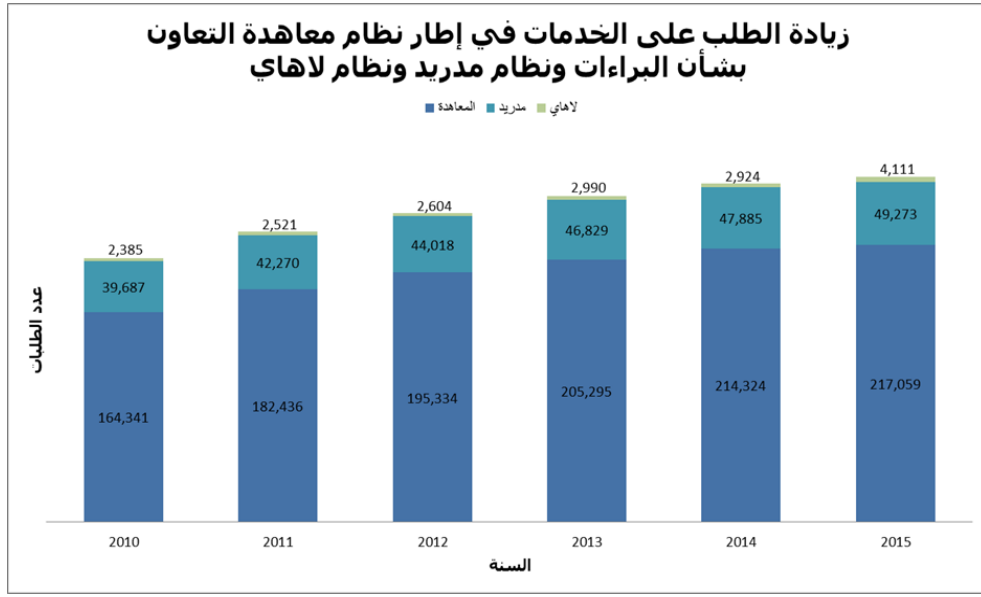
هـ1.2. تدير المنظمة خمسة أنظمة ملكية فكرية عالمية تُقدّم خدمات للمنتفعين بنظام الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم:

- نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (نظام المعاهدة)،
- ونظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات (نظام مدريد)،
- ونظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم (نظام لاهاي)،
- ونظام لشبونة للتسجيل الدولي لتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية (نظام لشبونة)،
- ومركز الويبو للتحكيم والوساطة.

هـ2.2. وتُعتبر أنظمة الملكية الفكرية العالمية للمنظمة أمثلةً جيدةً جداً على التعاون الدولي الناجح. فهي تعتمد على التعاون فيما بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمكتب الدولي، وبين الدول الأعضاء والمكتب الدولي والمنتفعين بالملكية الفكرية. وبوجه عام، شهدت هذه الأنظمة، منذ إنشائها، زيادةً ثابتةً في مشاركة الدول الأعضاء وزيادةً مطردةً في الانتفاع بها من قِبل الأفراد والمؤسسات والشركات. وقد حُدِّثت هذه الأنظمة باستمرار، خلال فترة حياة كل منها، إما من خلال تنقيح المعاهدة أو تنقيح اللوائح وغيرها من الصكوك التشريعية التابعة، أو من خلال تطوير ونشر أنظمة وبيئات تكنولوجيا المعلومات.

هـ3.2. وتشكل أنظمة الملكية الفكرية العالمية أساس المنظمة المالي، إذ تمثل 94% من إيرادات المنظمة، مما يُمكن من سير عمل المنظمة وشتى برامجها. والحالة المالية السليمة للمنظمة تنتج عن التوسع في الأنظمة والطلب المتزايد. وبوجه عام، تفوقت الأنظمة على الاقتصاد العالمي في النمو، وهو مقياس لاتساع دور المعرفة في الانتاج الاقتصادي والتوزيع للعمولة، التي شهدت مؤسساتٍ تسعى إلى حماية الملكية الفكرية عبر مجموعة واسعة من الأسواق.

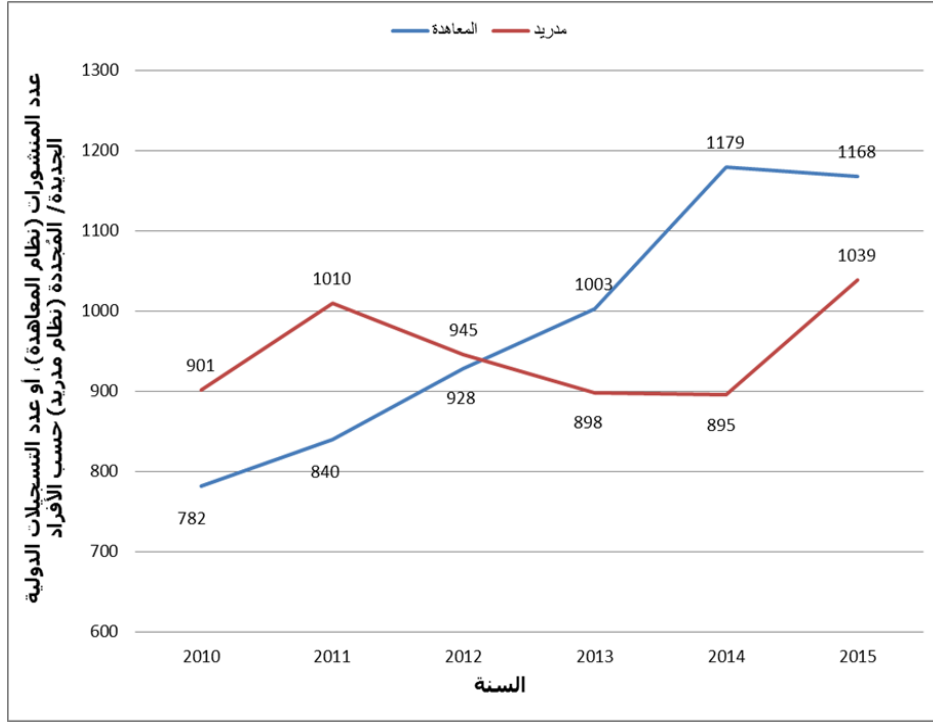
الرسم البياني 2: زيادة الطلب على الخدمات في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي



4.2هـ. وينبغي أن تظل الأسباب الكامنة وراء زيادة الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية العالمية قائمةً خلال فترة الخطة الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل. بيد أنه ينبغي عدم المغالاة في التوقعات في هذا الصدد لسببين، أولهما أن حالة الاقتصاد العالمي لا تزال هشّة وغير متوقعة، وثانيهما أن الأنظمة المتنوعة تختلف درجات مساهمتها في إيرادات المنظمة وتختلف مستويات نضجها. فيُدر نظام المعاهدة 76% من إيرادات المنظمة، ولكنه بلغ قدراً كبيراً من النضج بعد أن وصل عدد أعضائه إلى 150 دولة عضواً. والنمو في نظام المعاهدة سوف يأتي في المقام الأول من النمو في العلوم والتكنولوجيا وانتشارها داخل القطاع الإنتاجي، وليس من المشتركين الجدد في نظام المعاهدة. ويُدر نظام مدريد 16% من إيرادات المنظمة. ويشمل أعضاؤه البالغ عددهم 97 طرفاً متعاقداً 113 بلداً. ويمكن توقع حدوث نمو في نظام مدريد لا بسبب زيادة النشاط الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً بسبب الجاذبية المتزايدة للنظام مع اتساع امتداده الجغرافي. ويُدر نظام لاهاي 1% من إيرادات المنظمة، وهو أقل الأنظمة نضجاً، إذ يبلغ عدد الأطراف المتعاقدة في وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي الأخيرة 59 طرفاً متعاقداً. ويمكن توقع أن تكون معدلات النمو في نظام لاهاي كبيرةً خلال الفترة المقبلة تمشياً مع الأثر المترتب على انضمام اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة، ولكن الأثر المالي لمعدلات النمو هذه سوف يكون محدوداً نوعاً ما بسبب حجم المساهمة الإجمالية لنظام لاهاي في إيرادات المنظمة. إلا أن النمو في نظام لاهاي ينبغي أن يُمكن الوضع المالي لنظام لاهاي من أن يصبح متوازناً وألا يحدث فيه عجز. أما نظام لشبونة، وهو أصغر الأنظمة ويبلغ عدد أعضائه حالياً 28 طرفاً متعاقداً، فيمكن توقع نموه، نظراً لإبرام وثيقة جنيف الجديدة مؤخراً، إلا أن الأثر المالي للنمو سوف يكون ضئيلاً للغاية بسبب التقييد الملازم له الذي تفرضه الجغرافيا على عدد التسجيلات المحتملة. وشهد مركز الويبو للتحكيم والوساطة نمواً كبيراً في الانتفاع بخدماته، ومن المتوقع أن يستمر ذلك النمو، لا سيما في مجال الإجراءات غير الخاصة بأسماء النطاقات، لأن شهرة المركز وثقة المنتفعين المحتملين به أصبحت تزداد يوماً بعد يوم في جميع أنحاء العالم.

5.2هـ. وقد نتج نجاح أنظمة الملكية الفكرية العالمية عن اشتراك الدول الأعضاء المستمر في تجديد الأنظمة وتطوير أحدث أنظمة تكنولوجيا المعلومات، التي مكّنت من تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة.

الرسم البياني 3: تطور إنتاجية الفحص – نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد



هـ.6.2 وكلا هذين الشرطين ضروريَّ لاستمرار نجاح الأنظمة خلال الفترة المقبلة. وسوف يتطلب الشرط الثاني مزيداً من الاستثمار في تطوير بنية تحتية جديدة ومحسنة لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك البيئة المباشرة لعمليات الأنظمة، فضلاً عن الأمن والقدرة على التحمل.

الاستراتيجيات

هـ.7.2 سوف تُتبع أربع استراتيجيات للحفاظ على جودة أنظمة الملكية الفكرية العالمية وقدرتها التنافسية ولزيادة هذه الجودة والقدرة.

(1) سوف يواصل المكتب الدولي سعيه وراء الهدف المتمثل في تحويل الأنظمة إلى أنظمة عالمية حقاً من خلال تشجيع الدول غير الأطراف في الأنظمة على النظر في فوائد الأنظمة ومساعدة الدول المهمة بشأن استعدادات المشاركة في الأنظمة. وسوف يتمثل هدف نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في ضم كل الاقتصادات الكبيرة التي لم تصبح بعد طرفاً في نظام المعاهدة. أما هدف نظام مدريد فسوف يتمثل في زيادة عدد الأعضاء الحاليين البالغ 97 طرفاً متعاقداً إلى 150 طرفاً متعاقداً. وسوف يتمثل هدف نظام لاهاي في زيادة عدد الأطراف المتعاقدة في وثيقة جنيف إلى 100 طرف متعاقداً. أما في حالة نظام لشبونة، فسوف يتمثل الهدف في إدخال وثيقة جنيف حيز النفاذ وزيادة عدد أعضاء النظام مع احترام حق الدول الأعضاء في اختيار توفير الحماية للبيانات الجغرافية عن طريق العلامة التجارية أو غيرها من أشكال الحماية القانونية.

(2) وسوف تستمر عملية تحديث الإطار التنظيمي، وتبسيطه حيثما كان ذلك ممكناً، من خلال الأفرقة العاملة التي تُنشأ في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي. وفي حالة نظام المعاهدة، سوف يجري السعي نحو استكشاف أوجه التبسيط المحتملة في التدفقات المالية بين مكاتب تسلم الطلبات والسلطات الدولية والمكاتب المعينة والمكتب الدولي، إضافةً إلى تكييف نظام

المعاهدة حسب التطورات الجديدة والإمكانيات الجديدة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات، وذلك بغية تقييم تخفيضات التكلفة ومخاطر صرف العملات. أما في حالة نظام مدريد، فلا تزال توجد بعض المسائل الهيكلية الصعبة على جدول أعمال الفريق العامل فيما يتعلق بالعلامة الأساسية والصعوبات الناجمة عن هذا الشرط بالنسبة للبلدان التي تستخدم لغات لا تُكتب بحروف لاتينية. علاوة على أن مسألة لغات الإيداع سوف تحتاج، على الأرجح، أن تُدرَس مع استمرار اتساع نظام مدريد وتطور تركيبة بلدان الإيداع الرئيسية. وأما في حالة نظام لاهاي، فسوف يلزم رصد التوسع السريع للنظام وتجربة بلدان الفحص إضافةً إلى إدخال تعديلات لاحقة، حيثما كان ذلك ضرورياً. أما بالنسبة إلى نظام لشبونة، فسوف يلزم تسوية مسألة الاستدامة المالية.

(3) وسوف يظل التطوير المستمر لبيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأنظمة الملكية الفكرية العالمية ضمن الأولويات من أجل تحسين الإنتاجية، وتعزيز مستوى الخدمة المُقدَّمة إلى المنتفعين، واحتواء التكاليف، والحفاظ على القدرة التنافسية للأنظمة. وفيما يخص نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، سوف يجري السعي نحو نشر الشكل وأسلوب العرض الجديدين لنظام المعاهدة الإلكتروني، ومواصلة تطوير هذا النظام الإلكتروني، وتشجيع المكاتب والمنتفعين على زيادة الانتفاع بالإمكانيات التي يوفرها هذا النظام الإلكتروني. وسوف يتطلب نظام مدريد استثماراً كبيراً في تكنولوجيا المعلومات لتحسين إنتاجية نظام المعالجة الداخلية ولتهيئة بيئة للمكاتب والمنتفعين تشبه بيئة نظام المعاهدة الإلكتروني، مع وجود فروق مناسبة تُعزى إلى اختلاف النظام القانوني والتنظيمي واختلاف احتياجات المستخدمين. أما فيما يخص نظام لاهاي، فيلزم وضع وتنفيذ استراتيجية وخطة لتطوير بيئة تكنولوجية شاملة. أما احتياجات تكنولوجيا المعلومات في نظام لشبونة فإنها متواضعة نسبياً، ولكن سوف توجد حاجة إلى بعض الاستثمارات لضمان الكفاءة وضمان تجربة سلسلة للمستخدم. وسوف يُجرى استعراض لنظام تكنولوجيا المعلومات الذي يُعتبر أساساً يقوم عليه كلٌّ من إدارة نزاعات أسماء النطاقات وإدارة عمليات الوساطة والتحكيم التقليدية. ويرجع تاريخ نظام تكنولوجيا المعلومات الحالي إلى الأيام الأولى لنزاعات أسماء النطاقات والإدارة الإلكترونية لعمليات الوساطة والتحكيم. وسوف تُوضَع وتُنقَد في الفترة المقبلة خطة لمواصلة تطوير النظام. وإضافةً إلى ذلك، سوف يستمر ما بدأ من عمل بشأن استكشاف أوجه التآزر بين شتى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأنظمة الملكية الفكرية العالمية. والهدف من ذلك هو إيجاد تجربة موحدة للمستخدم من خلال اعتماد بنية مماثلة وشكل وأسلوب عرض مشابهين، حيثما كان ذلك ممكناً، من أجل تحقيق الكفاءة من خلال توفير إمكانات مشتركة في مجالات مثل إدارة الهوية والأمن والإدارة المالية.

(4) وسوف يستمر السعي إلى مواءمة مهارات الموظفين عند مواكبة التطور المتزايد للمهام الإدارية من خلال التطوير المستمر لأنظمة تكنولوجيا المعلومات ومواكبة التكوين الجغرافي واللغوي المتغير لمستخدمي أنظمة الملكية الفكرية العالمية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

السياق

1.3هـ. لئن كان الهدف الاستراتيجي الثالث مخصصاً للتنمية تحديداً وله قطاع خاص بالتنمية في المنظمة، فإن جميع برامج المنظمة تنقَد مع إيلاء الاعتبار للبعد الإنمائي، وكل قطاعات الأمانة تدرك هذه الضرورة. ذلك أن تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية هدف أفقي يمتد امتداد المنظمة برمتها.

هـ2.3. والدور الأول المسنود إلى قطاع التنمية في تناولها الهدف الاستراتيجي الثالث هو إذاً التنسيق بين مختلف معطيات المنظمة في خطط ومشروعات متماسكة تنفذ بطريقة محكمة.

هـ3.3. والتوجهات الرئيسية المنتهجة في برامج المنظمة لفائدة البلدان النامية والمنتقلة والأقل نموا هي:

- المساعدة على استحداث استراتيجيات وخطط وطنية بشأن الملكية الفكرية تسعى إلى ضمان استخدام الملكية الفكرية استخداما استراتيجيا للنهوض بالخطط والاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية ولمراعاة مستوى التنمية المحدد والظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد؛
- وتقديم المساعدة والمشورة بشأن الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالملكية الفكرية، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى وبناء على الطلب؛
- وإرساء البنى التحتية التقنية، بالتنسيق مع قطاع البنى التحتية العالمية، لإدارة الملكية الفكرية إدارة فعالة والانتفاع بها في القطاع الاقتصادي؛
- وتكوين الكفاءات الوطنية ولا سيما عن طريق أكاديمية الويبو؛
- وتنفيذ أجندة التنمية.

هـ4.3. وتبرز في هذا المجال عدة تحديات، أهمها تزايد الطلب على التعاون الإنمائي باطراد، وتنوع ظروف البلدان التي تغطيها المنظمة في إطار برنامج التعاون الإنمائي والسباق على استعراض اهتمام واضعي السياسات العامة في البلدان ذات الدخل المنخفض أو الاضطرابات المدنية أو تلك التي تفتقر إلى الاستقرار أو تعاني من النزاعات.

هـ5.3. وفي الفترة الراهنة، قطعت المنظمة شوطا كبيرا في إدماج توصيات أجندة التنمية كلها بعدد 45 توصية إدماجا تدريجيا في أنشطتها العادية. وإذا تسترشد هذه الأنشطة بالتوصيات الواردة في الفئة ألف، فهي تنجز بناء على الطلب ووفقا للاحتياجات والأهداف الإنمائية المحددة في كل دولة عضو وعلى أساس تحقيق النتائج. فضلا عن إدماج أولويات التنمية في كل مجال من المجالات البرمجية، فقد نفذت الويبو 31 مشروعا محمدا للمضي قدما بتنفيذ أجندة التنمية.

هـ6.3. وتماشيا مع توصيات أجندة التنمية، ركزت الأمانة تركيزا خاصا على المساعدة التقنية المقدمة للبلدان الأقل نموا، مسترشدة في ذلك بمنجزات الويبو السبعة في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للفترة 2010-2020 الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا في عام 2011. وتمحور هذا العمل أساسا حول تكوين الكفاءات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات استخداما مناسبا لمواجهة التحديات الخاصة بالتنمية.

الاستراتيجيات

هـ7.3. من المعترم انتهاج سبع استراتيجيات خلال الفترة المقبلة:

- (1) التركيز المستمر على تنسيق معطيات الأمانة الألفية لتحقيق تنفيذ متماسك للمساعدة التقنية والتعاون الإنمائي بطريقة فعالة وبناء على الطلب.
- (2) وترسيخ التقدم المحقق في تنفيذ أجندة التنمية والمضي قدما به مع إيلاء اهتمام خاص لنتائج استعراض تنفيذ أجندة التنمية الذي سيرفع إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية في نهاية السنة الجارية.

- (3) وزيادة جودة الخدمات التي تقدمها الأمانة برسم خريطة لمسار الابتكار والصناعات الإبداعية التي فيها للملكية الفكرية دور وضمان أن المجالات التي تغطيها الخريطة إنما هي مشمولة أيضاً بانتظام عند إنجاز الأنشطة لصالح البلدان.
- (4) والتركيز تحديداً على الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً ولا سيما المشروعات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا استخداماً مناسباً في مجالات ذات أهمية اجتماعية واقتصادية حددتها البلدان المستفيدة.
- (5) والمضي في تطوير الأكاديمية بوصفها مركز امتياز لتكوين الكفاءات ومواصلة التركيز على التعليم عن بعد والتعاون مع الجامعات والهيئات الوطنية في التنظيم المشترك لبرامج الماجستير والمدارس الصيفية وإنشاء مراكز تدريبية بشأن الملكية الفكرية في الدول الأعضاء.
- (6) ودعم تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 في إطار ولاية المنظمة، ولا سيما ما يتعلق منها بالابتكار في ظل الهدف رقم 9.
- (7) والتنسيق مع المكاتب الخارجية في تنفيذ برامج التعاون الإنمائي، عملاً بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدها الدول الأعضاء بشأن المكاتب الخارجية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها

السياق

- 1.4هـ. تتيح قواعد البيانات والمنصات والنظم والخدمات التي تشكل برنامج البنية التحتية العالمية للمنظمة فرصاً ثرية للتعاون الدولي من أجل تحقيق مجموعة من النتائج والفوائد:
- زيادة الفعالية في تشغيل نظام الملكية الفكرية على نطاق العالم من خلال منصات من قبيل خدمات النفاذ الرقمي، مما يخفض تكاليف المعاملات بالنسبة للمكاتب والمودعين على حد سواء؛ واعتماد معايير تيسر التشغيل المتبادل، وتبادل البيانات وإتاحتها؛ والتطوير المتواصل لنظم التصنيف التي تيسر إدارة الطلبات والبحث عنها واسترجاعها.
 - تعزيز قدرة مكاتب الملكية الفكرية ومنظمات الإدارة الجماعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نمواً من خلال مجموعة الوحدات المعلوماتية لنظام أتمتة الملكية الفكرية، ودعم العمليات التشغيلية لمكاتب الملكية الفكرية، من إدارة طلبات إيداع حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها إلى النشر الكامل على الإنترنت، والإيداع على الإنترنت، والمعاملات على الإنترنت، وهي معمة على نحو 80 مكتباً للملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب اتصال الويبو بشأن حق المؤلف، الذي يوجد قيد التعميم.
 - تحسين نوعية المعلومات المتاحة للمكاتب لاتخاذ القرارات من خلال منصات من قبيل منصة WIPO CASE (نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص)، وقواعد البيانات العالمية (PATENTSCOPE)، وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، وقاعدة البيانات العالمية للتصاميم، وقاعدة بيانات الويبو القانونية (WIPO Lex).
 - إتاحة مورد مجاني وثرى لاستخبارات الاقتصاد والأعمال لفائدة الحكومات والفاعلين الاقتصاديين من خلال قواعد البيانات العالمية.

- تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نمواً على النفاذ إلى ثروة من المعلومات العلمية والتكنولوجية واستخدام هذا المورد الخاص بالابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال إنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) والشراكات بين القطاعين العام والخاص لبرنامجي البحث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI)، والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI)، التي تتيح النفاذ بالجان أو بتكلفة منخفضة إلى مجموعة غنية للغاية من المجالات العلمية والتكنولوجية وقواعد البيانات التكنولوجية.

2.4هـ. وأحرزَ على مدى الفترة الحالية تقدم هائل في إعداد قواعد بيانات ومنصات ونظم وخدمات برنامج البنية التحتية العالمية. وبالأخص، أعدت قاعدة بيانات PATENTSCOPE لإتاحة إمكانية الوصول إلى أكثر من 50 مليون سجل براءة وزيادة تيسير إتاحة إمكانية النفاذ من خلال أدوات البحث بلغات متعددة والترجمة بمساعدة الحاسوب. وقد أعدت وطُورت قواعد بيانات علمية جديدة (قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، وقاعدة البيانات العلمية للتصاميم، وقاعدة بيانات الويبو القانونية (WIPO Lex)). وقد اعتمدت منصة خدمات النفاذ الرقمي و WIPO CASE من جانب مجموعة متزايدة من البلدان، وجرى الحرص على تحسين سعاتها باستمرار. وتمت زيادة مجموعة خدمات نظام أتمتة الملكية الفكرية ووحداته، واعتمده عدد متزايد من البلدان نظاماً أساسياً للمعالجة المعلوماتية الإدارية. وقد طُور اتصال الويبو بشأن حق المؤلف، ويجري تعميمه على مدى العام الحالي. وقد جرى تسريع وتيرة التصنيفات الدولية، واعتمدت منصات جديدة لنشرها، ووسع نطاق تغطيتها. ولم تستأنف لجنة المعايير التابعة للويبو عملها خلال فترة طويلة نتيجة اختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء، بيد أنه تم التوصل إلى اتفاق أوائل هذا العام، مما مكن من استئناف عمل اللجنة، وأفضى ذلك إلى اعتماد معيارين جديدين وأربعة معايير منقحة. وحظي برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) بدعم واسع، بإقامة شبكة من 50 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) ومركز إلكتروني لدعم التكنولوجيا والابتكار، وهي ترمي إلى تحسين التعاون بين المراكز (TISCs)، إلى جانب الدعم التقني عقب إقامتها.

3.4هـ. وتُطرح عدة تحديات في إعداد برنامج البنية التحتية العالمية وصيانتها. ففي المقام الأول، تعتمد أغلبية المنصات والنظم على المشاركة الفعالة للدول الأعضاء، وهي الجهات الرئيسية التي تساهم في تقديم البيانات اللازمة وتطوير التصنيفات والمعايير المنقحة، والجهات الرئيسية المستخدمة لمختلف قواعد البيانات والمنصات والنظم. وفي غياب تلك المساهمة، سوف يتعذر تشغيل قواعد البيانات العالمية، ونظم ومعايير ومنصات التصنيف واسترجاع البيانات بواسطتها. واستبقاء هذه المساهمة مسألة جوهرية لاستمرار البرنامج ونجاحه. إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج قائم على تكنولوجيا المعلومات. ومن تدابير التخفيف من الأخطار الضرورية بالنسبة للبرنامج توخي الصمود واتخاذ الإجراءات الأمنية الملائمة، قصد كفاءة توافر مختلف قواعد البيانات والمنصات والنظم باستمرار، التي يستخدمها ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم على أساس يومي، إلى جانب الحرص على سلامة البيانات.

الاستراتيجيات

4.4هـ. ستتابع على مدى الفترة المقبلة خمس استراتيجيات، ألا وهي:

- (1) سَتُطوّر قواعد البيانات العالمية لتوسع مجموعاتها لكفالة تغطية جغرافية على أوسع نطاق ممكن. وستُبحث إمكانية إدراج وثائق البراءات غير سنداتها في قاعدة بيانات PATENTSCOPE، وستُدْرَج، حيثما أمكن، مجموعات من السندات خلاف البراءات لكفالة جدوى PATENTSCOPE قدر المستطاع إزاء طلبات البراءات، ومكاتب الملكية الفكرية، والجمهور عامةً. كما ستُنقَح أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب تماشياً مع سياسة تعدد اللغات ومدى توافر قواعد

البيانات وفائدتها لأوسع نطاق ممكن من الجمهور الدولي. وسينحقق بالكامل دمج عملية النشر في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية بموجب نظامي مدريد ولاهاي.

- (2) وسوف تُتبع عدة محاور في استراتيجية نظم التصنيف. ويظل التصنيف الدولي للبراءات النظام الموحد لتصنيف البراءات على الصعيد العالمي. ويتيح نظام التصنيف المشترك، الذي اعتمده أعضاء معينون من نظام IP5 نظام تصنيف أكثر تفصيلاً وتقدماً يستند إلى التصنيف الدولي للبراءات. والغاية المتوخاة من ذلك كفاءة الاستمرار في صيانة الربط بين النظامين حرصاً على أقصى قدر من التماسك على الصعيد الدولي بالنسبة لتصنيف البراءات. وفي حالة تصنيف نيس، سوف تُبحث العلاقة بينه وبين قاعدة بيانات مدريد للسلع والخدمات قصد مواءمة الوسيلتين قدر المستطاع. وتزيد أهمية تصنيف لوكارنو للتصاميم مع توسع نظام لاهاي. وينبغي تعزيز تصنيف لوكارنو، ومراعاة تجربة المكاتب الفاحصة بالأخص.
- (3) وستواصل إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs)، حيثما طلبت الدول الأعضاء ذلك، بناء على استدامتها المحبذة. كما سيتواصل تشجيع الربط الشبكي للمراكز (TISCs) من خلال الوسائل الإلكترونية، وستتوخى إتاحة فرص لمشاركة الممارسات الجيدة والاستفادة من مكانة المراكز (TISCs) باعتبارها جهات تقدم الخدمات لفائدة المبتكرين من أجل ربطها بخدمات أخرى للملكية الفكرية، من قبيل تسوية النزاعات والترخيص، مما قد يخدم المبتكرين. وستشجّع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نمواً على الاستفادة من برنامجي البحث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI) والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) لتحسين سبل الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة.
- (4) وسيستمر تطوير مجموعة تطبيقات نظام أمتة الملكية الفكرية لكفالة أنه يلبي احتياجات مكاتب الملكية الفكرية على مستويات مختلفة من النضج في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نمواً. وسينصب التركيز على تحسين نوعية البيانات ورقمنة السجلات الورقية، وإعادة تصميم تدفقات العمل المكتبية، وتحسين إدارة عمليات تسجيل الملكية الفكرية وربط النظم الوطنية للملكية الفكرية بالنظم العالمية للملكية الفكرية (نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) والنظم الإقليمية للملكية الفكرية (المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية، المكتب الأوروبي للبراءات، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية)، لتمكين من إجراء معاملات كاملة على الإنترنت مع تلك النظم.
- (5) وسيعمّم اتصال الويبو بشأن حق المؤلف على مجموعة أوسع من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نمواً، رهناً بالطلب المتأني من تلك البلدان. كما سيوسّع نطاقه ليتجاوز إدارة الأعمال الموسيقية إلى الأعمال السمعية البصرية والأعمال المنشورة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية

السياق

1.5هـ. تقوم المنظمة مقام المصدر المرجعي لنشاط الملكية الفكرية في العالم إذ تُصدر عدداً من المنتجات الإعلامية والتحليلية التي يستخدمها على نطاق واسع كل من مكاتب الملكية الفكرية وواضعي السياسات والمنظمات والشركات وعامة الجمهور. ومنها المنتجات الرئيسية التالية:

- قواعد البيانات العالمية المذكورة في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع (البنية التحتية العالمية)؛
 - وسلسلة من التقارير الإحصائية، منها تقرير مؤشرات الملكية الفكرية العالمية ومركز البيانات الإحصائية الذي يمكن الاطلاع عليه من خلال موقع الويب ويستعين به المستخدمون لإعداد مختلف التقارير، بما فيها المرتسمات القطرية، والمنشور المعنون "حقائق وأرقام الملكية الفكرية" وهو أحد المنشورات الأكثر رواجاً على الموقع الإلكتروني؛
 - وتقارير الاستعراض السنوي لأعمال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير ولاهيا؛
 - وتقدير الملكية الفكرية العالمي الذي يصدر كل سنتين ويحتوي على تحليل اقتصادي لموضوعات محددة في مجال الملكية الفكرية؛
 - ومؤشر الابتكار العالمي الذي يصدر كل سنة بالاشتراك مع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) ومعهد الأعمال بجامعة كورنيل إلى جانب عدد من الشركاء المطلعين؛
 - ودراسات محددة تعد نزولاً عند طلب دول أعضاء وفي نطاق أجندة التنمية، وتتعلق عادة باستخدام الملكية الفكرية أو رسم سياسات أو استراتيجيات بشأن الملكية الفكرية في بلدان شتى؛
 - واستقصاءات للأنشطة في القطاعات الإبداعية وفي أعمال نظام حق المؤلف، بما فيها دراسات وطنية عن تقييم إسهام الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد الوطني، أعد 49 منها وفقاً لمنهجية الويبو واستقصاءات دولية عن النسخ لأغراض خاصة وأخرى عن إتاوات حق المؤلف المتعلقة بالنصوص والصور.
- 2.5هـ. وخلال الفترة الراهنة، أحرز تقدم كبير في هذا المجال بصدور منتجات جديدة، مثل مؤشر الابتكار العالمي وتقارير الملكية الفكرية العالمية والدراسات القطرية بناء على أجندة التنمية، واستمر إصدار منتجات مثل تقارير الاستعراض السنوي لأنظمة الملكية الفكرية العالمية الجاري تحسينها تحسيناً جوهرياً.
- 3.5هـ. والتحدي الرئيسي الذي تواجهه المنظمة في هذا المجال هو تفوق الطلب على العرض. فموارد المنظمة محدودة والطلبات الواردة من الدول الأعضاء على الدراسات، ولا سيما المتعلقة بالأوضاع الوطنية، كثيرة. واستجابة لهذا التحدي، تستعين الأمانة بخبراء خارجيين لهذا الغرض في حدود المعقول، على أن عملهم يتطلب مراقبة الجودة وشيئاً من الإدارة في الداخل فيزيد من أعباء العمل الداخلي.
- 4.5هـ. والتحدي الثاني هو أن تضمن الويبو أن يحمل عملها قيمة مضافة في سياق لقيت فيه الملكية الفكرية اهتماماً متزايداً من عامة الجمهور والمؤسسات التعليمية وبيوت الخبرة والمنظمات غير الحكومية. وبعض أعمال المنظمة، مثل الإحصاءات، هو من الموارد الأساسية والمكملة لأنشطة مؤسسات وهيئات أخرى. والكثير من المؤسسات والمنظمات يعتمد اعتماداً كبيراً على مركز الويبو للبيانات الإحصائية عند إعداد دراساته، خاصة أن الاطلاع عليها ميسر بفضل سياسة المنظمة بشأن إتاحة البيانات. وقد احتلت أجزاء أخرى من عمل المنظمة، منها مؤشر الابتكار العالمي ومؤشرات الملكية الفكرية العالمية مكانة الصدارة وما من مثلها في العالم.

الاستراتيجيات

- 5.5هـ. تحظى منتجات برنامج الويبو في هذا المجال بتقدير واسع النطاق. لذا من المعترزم الحفاظ على هذا التوجه في البرنامج الذي يتناول الهدف الاستراتيجي الخامس، بانتهاج الاستراتيجيات الخمس التالية:

- (1) ستستمر الجهود المبذولة لزيادة عدد البلدان التي يغطيها مؤشر الملكية الفكرية العالمي، بالتعاون مع قطاع التنمية، وستقدّم المساعدة التقنية عند الطلب لتحسين قدرة البلدان النامية والمنتقلة والأقل نمواً على إنشاء مرافق إحصائية أو تطوير ما لديها من تلك المرافق. وسيستمر العمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، على تطوير المؤشرات أو صقلها، كلما كانت مفيدة لتحليل السياسات. وسينظر في إمكانية توسيع نطاق تقرير المنظمة الإحصائي ليشمل مجال حق المؤلف.
- (2) وسيستمر إصدار مؤشر الابتكار العالمي والأفكار الرامية إلى تحسينه، مثل دراسة قدرات المدن والتجمعات وأدائها إضافة إلى البلدان. وسينظر في جدوى إنشاء مؤشر في مجال الصناعات الإبداعية والمنتجات الثقافية وفي إمكانية تطبيقه.
- (3) وسيستمر إصدار تقارير الملكية الفكرية العالمية كل سنتين، مع مواصلة التركيز على تقديم تقارير معمقة وجيدة.
- (4) وستستعرض الدراسات الاقتصادية في مجال حق المؤلف لتضمن المنظمة أن مساهماتها في هذا المجال حديثة وذات قيمة مضافة. ومن المعتمت تعزيز القدرات الداخلية لتحليل الصناعات القائمة على حق المؤلف تحليلاً اقتصادياً.
- (5) وسيستمر نشر أعداد الاستعراض السنوي لأنظمة الملكية الفكرية العالمية بهدف ضمان ما تقدمه للدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من تقييم مفيد لأداء الأنظمة والنشاط العالمي في مجال الملكية الفكرية.

الهدف الاستراتيجي السادس: التعاون الدولي على بناء احترام الملكية الفكرية

السياق

1.6هـ. بما أن الملكية الفكرية زادت أهمية في سياق اقتصاد المعرفة، فإن حماية الملكية الفكرية قد واجهت عدداً متزايداً من التحديات وأوجه التأثير الجديدة. وهذه التحديات وأوجه التأثير نابعة من مصادر شتى. وقد جعلت التطورات في التكنولوجيا، لا سيما في الاقتصاد الرقمي وعلوم الحياة، النسخ مساوية للأصل من حيث النوعية وخفضت تكلفة الاستنساخ، إلى تكلفة هامشية صفرية في بعض الحالات. وقد زادت العولمة من فرص التزوير والقرصنة، على حد سواء، ومن مدى تأثير الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية، بالتملك غير المشروع للأصول الفكرية. وفي جميع أنحاء العالم، تزايد النمو في قيمة الأصول غير الملموسة بوتيرة أسرع من التزايد المقابل في الوعي بذلك النمو في القيمة. وغالباً ما تخفي سهولة الاستنساخ مدى صعوبة المنتج الأصلي ومدى تعقيده وتكلفته، كما هو الحال بالنسبة للأفلام على سبيل المثال.

2.6هـ. ويسعى الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء احترام الملكية الفكرية إلى رفع تلك التحديات والتصدي لأوجه التأثير تلك. وهو هدف واسع، والموارد المتاحة للمنظمة لمعالجته محدودة بالضرورة. وفي الفترة الحالية، حددت الدول الأعضاء ثلاثة توجهات رئيسية لعمل المنظمة، ألا وهي: "1" تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء؛ "2" تقديم المساعدة في المجال التشريعي ومجال بناء القدرات؛ "3" التعاون على إنجاز أنشطة مشتركة مع جهات فاعلة دولية أخرى.

3.6هـ. وتُنجز أنشطة تبادل المعلومات بالأساس من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد، وتشمل تلك الأنشطة مشاطرة التجارب الوطنية فيما يتعلق بحملات التوعية، والترتيبات المؤسسية المتعلقة بإفاد الملكية الفكرية، وآليات تسوية المنازعات بشأن الملكية الفكرية، في مختلف السياقات الوطنية للدول الأعضاء.

4.6هـ. وتتخذ برامج المساعدة عدة أشكال. وبناء على طلب من الدول الأعضاء، يقدم المكتب الدولي مشورة تشريعية بشأن مشاريع القوانين أو القوانين الحالية، إلى جانب المساعدة في إيجاد حلول تنظيمية جديدة، بما يتكيف مع كل بلد على حدة. وفي نفس الوقت، تدعم أنشطة المنظمة في مجال بناء القدرات مؤسسات من قبيل المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، وأجهزة القضاء والشرطة وسلطات الجمارك، في تحسين قدراتها على القيام بأنشطة الوقاية والإنفاذ على حد سواء. وأخيراً، تُقدّم الإرشادات بشأن إعداد مبادرات التثقيف والتوعية.

5.6هـ. ونظراً لاتساع نطاق مهمة بناء احترام الملكية الفكرية في سياق اقتصاد العولمة الذي تؤدي فيه المعرفة والتكنولوجيا دوراً متزايد الأهمية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فإنه لا بد من إقران برنامج المنظمة بجهود أخرى مبدولة في نفس الاتجاه، لا سيما الجهود التي تبذلها جهات معنية دولية أخرى. ويسعى المكتب الدولي إلى تحقيق التلاحم وزيادة أثر عمله إلى أقصى حد من خلال تنسيق العمل مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات القطاعية، والمؤسسات الأكاديمية، حسب الاقتضاء.

الاستراتيجيات

6.6هـ. سوف تُتبع ثلاث استراتيجيات دعماً لهذا الهدف الاستراتيجي:

- (1) يتعلق بناء الاحترام والامتثال والإنفاذ أساساً بتنفيذ المعايير. وفي الفترة الحالية، لم تبد الدول الأعضاء رغبة تذكر في الأنشطة المعيارية متعددة الأطراف في إطار هذا الهدف الاستراتيجي. وعليه، ما لم تقرر الدول الأعضاء خلاف ذلك، فإن تركيز عمل المنظمة سيظل منصباً على أنشطة تبادل المعلومات، والمساعدة التشريعية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي.
- (2) ويتواصل الاسترشاد في عمل المنظمة بالتوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، التي تدعو إلى استيعاب عملية إنفاذ الملكية الفكرية في سياق المصالح المجتمعية والشواغل ذات التوجه الإنمائي. ويتضمن هذا النهج اتخاذ رؤية واسعة وشاملة لبناء احترام الملكية الفكرية. وعليه، سيستمر نطاق العمل في الاتساع خارج النطاقين القانوني والتنظيمي ليشمل أنشطة الوقاية المحتسبة عن الديناميات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة الكامنة وراء قضايا التزييف والقرصنة. إضافة إلى ذلك، بينما تواجه جميع البلدان مشاكل التزييف والقرصنة، فإن الدول الأعضاء في الويبو تواجه تحديات شتى على مستويات إنمائية متباينة. وستراعي المساعدة التقنية للمنظمة المصالح والأولويات المجتمعية لكل دولة من الدول الأعضاء.
- (3) ونظراً لأن بناء احترام الملكية الفكرية يمس جميع مجالات الملكية الفكرية، فإن هذا الهدف الاستراتيجي يدعو إلى اهتمام أفتي على صعيد المنظمة. وتدعم عدة مجالات مختلفة للمنظمة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للعمل نحو تحقيق هذا الهدف. لذا، ستُتبع استراتيجية لكفالة التنسيق الفعال بين جميع القطاعات المعنية قصد بلوغ الحد الأقصى من أثر توزيع الموارد المحدودة وضمان تفادي الازدواج.

الهدف الاستراتيجي السابع: الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية

السياق

1.7هـ. لقد سلط دور التكنولوجيا متزايد الأهمية في الاقتصاد والمجتمع الأضواء على الملكية الفكرية في طائفة واسعة ومتنوعة من قضايا السياسات العامة. والغاية من البرنامج الذي يتناول الهدف الاستراتيجي السابع هي ضمان أن تساهم

المنظمة، في حدود ولايتها، مساهمة إيجابية في الجهود المبذولة عالمياً لمعالجة قضايا السياسات العامة، مثل تغيير المناخ والصحة والأمن الغذائي. وتضطلع المنظمة بذلك بطرق شتى:

- تقام شركات عدة بين القطاع العام والخاص سعياً إلى تشجيع التزام متعدد المصالح والموارد بدعم التوجهات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في سياق السياسات العامة. وأولى هذه الشركات برنامج "ويو ريسورتش" (WIPO Re:Search) الذي يرمي إلى تحسين الكفاءات الابتكارية في مجال الأمراض المدارية المهملة والملايا والسل، بمشاركة الشركات والجامعات والمؤسسات البحثية ملكيتها الفكرية وبياناتها العلمية غير المنشورة فيما بينها. وثاني الشركات "اتحاد الكتب الميسرة" الذي يساعد على تنفيذ معاهدة مراكش. وثالثها برنامج "ويو غرين" الذي يقيم منصة إلكترونية لتبادل التقنيات "الخضراء" دعماً لأهداف اتفاق باريس للمناخ وغيره من المسارات الدولية المشابهة لإدارة التحديات الناجمة عن تغير المناخ والحفاظ على البيئة.
- وتشارك الأمانة في مسارات للأمم المتحدة، بناء على طلب أو دعوة من الوكالات التي تقود تلك المسارات، فتقدم لها المعلومات الميدانية والتوضيحات عن أي وقع قد يُستشف للملكية الفكرية.
- وتتعاون الأمانة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية من خلال اجتماعات سنوية تناول موضوعات سياسات الصحة وإعداد تقارير من شأنها أن تحسن من فهم الترابط وزيادة الانساق بين سياسات الصحة والتجارة والابتكار وقضايا الصحة.
- وتسعى المنظمة إلى النهوض بدور داعم وملتمزم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2.7هـ. وقد أحرز تقدم ملموس خلال الفترة الراهنة في تناول هذا الهدف الاستراتيجي الذي يتطلب، بطبيعته، التزاماً ثابتاً وهو أبعد من أن يجد حلاً بين ليلة وضحاها. فقد أنشئت الشركات الثلاث. ويضم برنامج "ويو ريسورتش" اليوم 106 أعضاء من القطاع العام والخاص في مختلف أرجاء العالم المتقدم والمنتقل، النامي والأقل نمواً. وبفضل هذا البرنامج، أمكن إقامة 96 تعاوناً دولياً وتنظيم فرص لتكوين كفاءات الباحثين والعلماء في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً عن طريق التوظيف أو الزمالات. وتتفرع منه أهداف وأنشطة تحمل دعماً مباشراً للهدف التنمية المستدامة رقم 9 بشأن الابتكار. وأما اتحاد الكتب الميسرة فقد حقق تقدماً باهراً بانضمام جميع الجهات الفاعلة إلى سلسلة القيم الضرورية لإنتاج وتوزيع المصنفات بنسق ميسرة - من كتاب ودور نشر وأصحاب الحقوق ومنظمات إدارة الحقوق والمكاتب والاتحاد العالمي للمكفوفين. وبدوره أحرز برنامج "ويو غرين" تقدماً إذ استقطب عدداً متزايداً من الجهات المشاركة التي وضعت تقنياتها رهن التصرف من على منصة البرنامج.

3.7هـ. وأقيم أيضاً "التعاون الثلاثي" بين منظمة الصحة العالمية والويو ومنظمة التجارة العالمية خلال الفترة الجارية، تكلفت حلقات العمل المتخصصة بالنجاح. وصدر التقرير المشترك بعنوان "تعزيز فرص النفاذ إلى التكنولوجيات الطبية والابتكار" وحظي التقرير بإقبال كبير.

الاستراتيجيات

4.7هـ. ستنتهج المنظمة أربع استراتيجيات دعماً للهدف الاستراتيجي التاسع في الفترة المقبلة:

- (1) ستعزز الشركات التي أقامها برامج "ويو ريسورتش" واتحاد الكتب الميسرة وأيضاً "ويو غرين" بتوسيع نطاق المشاركة والتعاون في ظل الشركات. وستعزز الترتيبات المؤسسية لجلب التمويل من خارج الميزانية، لأن من غير المرجح أن تستطيع الميزانية العادية وحدها تقديم الدعم الكفيل بتطوير كل واحدة من تلك الشركات لتنتج كامل ثمارها. فقد يصبح اتحاد الكتب الميسرة مثلاً المرجع الرئيسي في

العالم لتبادل الكتب بنسق ميسرة على الصعيد الدولي، مع أحجام كبيرة من التبادلات. وفي أثناء ذلك، سينظر في قدرة كل شراكة على البقاء والنجاح لضمان إضافتها قيمة فعلية بطريقة مستدامة.

(2) وستستكشف الفرص السانحة لإقامة المزيد من تلك الشراكات، مع مراعاة ولاية الويبو، وحدود الموارد والحاجة إلى الإسهام فقط حيثما أمكن إضافة قيمة لا وجود لها في أي مكان آخر. ولا بد من أن تكون أية شراكة إضافية من ذلك القبيل سندا لأهداف التنمية المستدامة ولا سيما مقصد الابتكار في إطار الهدف رقم 9، وهو الأوثق صلة بالويبو.

(3) وسيستمر التعاون الثلاثي مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية لإتاحة الفرصة للنقاش في الترابط بين سياسات الصحة والملكية الفكرية والتجارة في مختلف قضايا الساعة المتعلقة بالصحة.

(4) وستستمر المنظمة في تقديم المعلومات والمساعدة التقنية لإثراء مسارات أخرى في الأمم المتحدة، بناء على دعوة أو طلب، مع احترام دور الدول الأعضاء الحصري في صياغة المواقف المبدئية إن لم تكن موجودة. وستدعم المنظمة بوجه خاص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مضار ولايتها ولا سيما مقصد الابتكار المذكور في إطار الهدف رقم 9.

الهدف الاستراتيجي الثامن: آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح

السياق

هـ1.8. يرمي الهدف الاستراتيجي الثامن إلى التواصل مع جمهور عالمي لتبليغه رسالة المنظمة وهي النهوض بالابتكار والإبداع من خلال نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية وخدمات ومنتجات تستحدثها المنظمة دعماً لتلك الرسالة.

هـ2.8. وتُستخدم لهذا الغرض مجموعة من أدوات التواصل:

- موقع الويبو الإلكتروني هو الخط الرئيسي للتواصل مع العالم. ويبلغ متوسط مشاهدات صفحاته في الشهر ثلاثة ملايين مشاهدة. والموقع متعدد اللغات، علماً بأن أغلب محتوياته متاح باللغات الست الرسمية، وبعضها متاح أيضاً بالألمانية واليابانية والكورية والبرتغالية. ويقوم تصميم الموقع على التجاوب والتمكين من ضبط الشكل الذي تظهر به محتوياته تلقائياً ليراعي مقاييس مختلف الأدوات التي يستخدمها الناس للاطلاع على الموقع.

- وقد زاد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي زيادة ملموسة بحساب على تويتر له اليوم 34 000 متابع وبفضل حضور على فيسبوك ويوتيوب وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي.

- وتصدر مجلة الويبو شهريا وتسعى جاهدة إلى الترويج لبرامج المنظمة وأنشطتها وتقديم سرد ميسر للانتفاع بالملكية الفكرية انتفاعا عمليا في الاقتصاد والمجتمع. وأما خط الويبو الإخباري، فقد انطلق في نشرة إضافية تصدر كل أسبوعين وتحتوي على سرد مختصر للتطورات الرئيسية. وفي السنة الأولى منذ إنطلاقه، حظي خط الويبو الإخباري بأكثر من 11 000 مشترك.

هـ3.8. والتحديات الرئيسية البارزة في مجال التواصل هي أن الملكية الفكرية مفهوم مجرد. وهذا التحدي يُستدرك بعض الشيء بتركيز الاهتمام على الأغراض المنشودة من وجود الملكية الفكرية، أي الابتكار والإبداع، وإنتاج مواد مؤلفة من قصص عملية توضح فوائد الملكية الفكرية في إنتاج الابتكارات المفيدة اجتماعيا واقتصاديا والمنتجات الثقافية الثرية.

- هـ4.8. وقد أحرز تقدم كبير خلال الفترة الراهنة في تجديد واجهة المنظمة التواصلية. وبوجه خاص:
- اعتمد رمز جديد للمنظمة يعطيها صورة معاصرة يسهل تمييزها عن غيرها؛
 - وتم تجديد الموقع بتصميمه ومظهره وأعيد ترتيب محتوياته ليسهل الاطلاع عليها؛
 - وانطلق خط الويبو الإخباري وحظي بترحيب جم؛
 - وتفاعلت المنظمة بنجاح مع وسائط التواصل الاجتماعي محققاً فيه حضوراً نابضاً بالحياة؛
 - وظل للمنظمة تركيز رئيسي على العلاقات مع الزبائن والعملاء والتوجه نحو خدمتهم، لدعم ما تقدمه المنظمة من خدمات ومنتجات شتى.

الاستراتيجيات

هـ5.8. ستنتهج خمس استراتيجيات بوجه خاص في الفترة المقبلة:

- (1) ستستمر المنظمة في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق تواصلها حضوراً واختراقاً عبر كل الوسائط وبجميع اللغات الرسمية. وستولى أهمية خاصة للشراخ المقصر معها كأطفال المدارس والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة والقاطنين في بلدان لم يتطور فيها النفاذ إلى الإنترنت.
- (2) وسيستمر تجديد موقع الويبو الإلكتروني بهدف زيادة فرص استخدامه وتمحوره. وسيواصل أيضاً تطوير التطبيقات الحاسوبية كوسائل بديلة لتبليغ المحتويات مع الاهتمام عن كئيب بالنتائج الفعلية المحققة بعد نشر أي تطبيق.
- (3) وسيستمر التحوّل إلى المنشورات الرقمية مع اتباع سياسة النفاذ المفتوح إلى أكبر قدر ممكن من المحتويات المنشورة.
- (4) وسيستمر تطوير التوجه الخدماتي للمنظمة بحيث تتوحد معاملة الزبون أو العميل من خلال مختلف أنظمة الملكية الفكرية العالمية وغيرها من المنصات الإلكترونية والخدمات. ومن المعترزم الانتهاء من العمل الجاري على توحيد قائمة الزبائن والعملاء المستفيدين في خدمات الويبو وبريدها بإنشاء قاعدة موحدة ببيانات الزبائن والعملاء.
- (5) وستشارك المكاتب الخارجية بهمة في أنشطة الترويج والتواصل في إطار أعمالها.

الهدف الاستراتيجي التاسع: بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها

السياق

هـ1.9. هذا الهدف الاستراتيجي هو والهدف الاستراتيجي الثامن (التواصل) أحد الهدفين التمكينييين للمنظمة. ويتناول البنى الإدارية والمالية والتشغيلية التي يقوم عليها أداء برامج المنظمة وتدعمه. وهذه البنى الداعمة تضطلع بدور حاسم في ضمان تأدية الخدمات المنصوية تحت كل هدف من الأهداف الاستراتيجية بجودة كبيرة وفعالية ومردودية جيدة ومن ثم تحقيق رسالة الويبو الأعم وهي النهوض بنظام دولي للملكية الفكرية يكون متوازناً وفعالاً.

هـ2.9. وتواجه المنظمة ثلاثة تحديات في تقديمها خدمات إدارية ومالية فعالة.

هـ3.9. وأول هذه التحديات سرعة التغير في البيئة الخارجية وقدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات دون تأخير. وينسحب هذا التحدي على كل أعمال المنظمة. فالتغير السريع جدا الملاحظ في التكوين الجغرافي للطلب على أنظمة عالمية في مجال الملكية الفكرية يطرح أمام المنظمة تحديا يدفعها إلى تكييف مهاراتها ولا سيما الجوانب اللغوية منها لتتمكن من الاستجابة للطلبات الجديدة. وبوجه أعم، تتغير المهارات المطلوبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة لتعميم هذه البيئة لأغراض أنظمة الملكية الفكرية العالمية، فما كان يصلح من مهارات في الإجراءات الورقية لم يعد ملائما لمتطلبات اليوم. وتتأثر قدرة المنظمة على الاستجابة لسرعة هذه التغيرات بالإطار التنظيمي للخدمة المدنية الدولية الذي يوضع في نيويورك ويشمل العديد والمتنوع من الأنشطة والمقرات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

هـ4.9. والتحدي الثاني هو قدرة المنظمة على الثبات. إذ تستمد المنظمة 94 بالمائة من إيراداتها بفضل الخدمات التي تؤديها في ظل أنظمة الملكية العالمية، وهذه الخدمات تؤدي كلها أو تكاد من على منصات تكنولوجيا المعلومات. أضف إلى ذلك مخاطر تنبع من صميم العالم المعولم إذا كان حاله هشاً بعض الشيء. وهذه البيئة المحفوفة بالمخاطر تتطلب قدرة قادر على الثبات وتدابير تضمن استمرارية الأعمال.

هـ5.9. وأما التحدي الثالث فهو يرتبط بالتحدي الثاني ولكنه منفصل عنه، ويتعلق بالأمن، الأمن المادي والأمن الإلكتروني. وهنا أيضاً، تتطلب البيئة المحفوفة بالمخاطر تدابير متينة لضمان أعلى درجات الأمن لصالح الموظفين والمتعاقدين والمندوبين والزائرين والأنظمة والمنصات الإلكترونية والمباني في المنظمة.

هـ6.9. وفي الفترة الراهنة، أحرز تقدم كبير في تطوير البنى الإدارية والمالية والتشغيلية، ومنها ما يلي:

- تنفيذ برنامج إصلاح شامل وطموح: برنامج التقويم الاستراتيجي. ويضم هذا البرنامج 19 مبادرة يساهم كلها في تعزيز قيم الويبو الأساسية وهي التوجه نحو الخدمات والعمل يدا واحدة والمسائلة على النتائج والمسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية. وقد أنتجت هذه المبادرات تحسينات ملموسة بنهاية تنفيذها عام 2013، منها تحسين التعامل مع الزبون، وتعزيز التواصل، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، وتحسين إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية، وتعزيز التعاون ما بين قطاعات المنظمة، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وإدارة الأداء والمخاطر والشأن المالي، وإنشاء إطار للأخلاقيات، والحد من أثر الويبو السلبي في البيئة. ولئن كان البرنامج محدود الزمن فقد سُخِّرت بعض مقوماته من أجل التحسين المستمر عموماً.
- ورسم استراتيجية لثبات المنظمة واستمرارية أعمالها، ومواصلة تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- وبدء تنفيذ سياسة جديدة بشأن الاستثمار والخروج التدريجي من السياسة السابقة التي كانت تقوم على إيداع الاحتياطيات لدى السلطات الفدرالية السويسرية نظراً إلى أن ذلك لن يكون ممكناً في المستقبل.
- والنجاح في بناء وتسلم المبنى الإداري الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة في الموعد المحدد.
- وتطوير استراتيجية أمنية شاملة ومواصلة تنفيذها.
- وإنشاء مكاتب خارجيين جديدين في بيجين وموسكو، وإعادة تنظيم المكاتب الخارجية الخمسة وأنشطتها وتجديدها (وهي مكتب الويبو في البرازيل ومكتب الويبو في الصين ومكتب الويبو في اليابان ومكتب الويبو

في روسيا ومكتب الويبو في سنغافورة)، فضلا عن إنشاء بنية معلوماتية تربط المكاتب الخارجية بالمقر وتمكّن الموظفين في المكاتب الخارجية من استخدام الأنظمة والأدوات الإدارية المتاحة للموظفين العاملين في جنيف.

- وتطوير المزيد من أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب في دوائر الخدمات اللغوية.

- واستنباط استراتيجية بشأن الموارد البشرية، واعتماد سياسة بشأن المساواة بين الجنسين، وإصلاح العقود، وإدخال تحسينات على ثقافة الأداء وإدارته لدى الموظفين، ومراجعة نظام الموظفين ولأتمته وتطبيق برنامج بشأن الجوائز والتكريم.

الاستراتيجيات

هـ7.9. ستنتج عدة استراتيجيات في هذا المجال الواسع والمعقد خلال الفترة المقبلة، ولا سيما ما يلي:

(1) الإدارة القائمة على النتائج

ستستمر المنظمة في ضبط وصقل ممارساتها الإدارية القائمة على النتائج وما تقوم عليه هذه الممارسات من أنظمة وأدوات داعمة، معتمدة في ذلك على التقدم المحرز خلال السنوات الست الماضية في تعزيز المساءلة على النتائج. وقد أصبح هذا الإطار الإداري القائم على النتائج مترسخا بالكامل في المنهج الإداري المعتمد في المنظمة. وهذا المنهج نفسه قد أخذ أيضا بمبدأ إدارة المخاطر وهو مدعوم تماما بنظام إدارة الموارد المؤسسية المطور في ظل مجموعة مشروعات النظام.

(2) المالية

سيكتمل انتقال المنظمة إلى نظام الاستثمار الجديد تماما. وستركز الأمانة على تنفيذ السياستين الجديدتين بشأن سيولة التشغيل والسيولة الأساسية وبشأن السيولة الاستراتيجية، عملا بقرار الدول الأعضاء. وإضافة إلى ما سبق، سيبدأ العمل على تطوير منصة إلكترونية جديدة للمعاملات المالية تكون أفضل اندماجاً في أعمال المنظمة التي تنطوي على معاملات مالية وتحقق نتائج مالية. وستدعم تلك المنصة تأدية الخدمات المالية الفعالة لصالح المتعاملين مع الويبو، بمن فيهم مستخدمو أنظمة الملكية الفكرية العالمية. وسيقتضي هذا المشروع استثمارا كبيرا في الوقت والموارد وتنسيقا أكبر بين قطاعات الأعمال والمالية، ولكنه سيحقق مكاسب جمّة في الفعالية وجودة الخدمات المقدّمة لمكاتب الملكية الفكرية والمستخدمين.

(3) الموارد البشرية

سيستمر العمل على ضبط مهارات الموظفين بما يوكب الظروف والاحتياجات المتبدلة. وسيظل التمثيل الجغرافي العادل داخل المنظمة من الأولويات مثله مثل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنوع على كل مستويات الموظفين.

(4) تكنولوجيا المعلومات

ستتضي المنظمة قدماً في تطوير بنيتها الحاسوبية بحيث تتحلّى بالكفاءات الحاسوبية القادرة على تنفيذ استراتيجية أعمالها رادمةً بذلك الهوة بين الاحتياجات العملية والأنشطة التشغيلية. وتعميم بنية حاسوبية معززة على نطاق المنظمة فقد يمكن تحسين الحلول الحاسوبية من حيث الجودة والانساق والفعالية والفائدة لأغراض أعمال المنظمة. وسيسهم ذلك أيضا في تحقيق عائدات أفضل على الاستثمارات في تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات بفضل وفورات الحجم والتمكين من تقاسم الخدمات بين مختلف قطاعات المنظمة. وتعتمد المنظمة تطبيق نظام جديد لإدارة الهويات الغرض منه تخزين بيانات الزبائن والعملاء والمعاملات تخزيناً مركزياً. وسيفتح ذلك الأبواب لمشاطرة المعلومات التي قد تكون متاحة بخصوص الزبون نفسه المتعامل مع عدة قطاعات في المنظمة، فيمكن بذلك تحسين أداء الخدمات وتعزيز العلاقة مع الزبون.

(5) الأمن المادي والمعلوماتي

ستواصل المنظمة استثمارها في تعزيز أمن معلوماتها بتنفيذ استراتيجية طويلة الأمد لتأمين المعلومات. وستشمل هذه الاستراتيجية تدابير تضمن سلوكاً آمناً مقبولاً لدى المستخدمين وتكافح التهديدات المعروفة والمعقدة وتضمن ثبات ما للويبو من أنظمة مادية ومعلوماتية أمام التهديدات الإلكترونية وإدارة المخاطر المتصلة بالمعلومات إدارة فعالة وإثبات أن المنظمة لديها ما تؤمن عليه من تحكّم داخلي أمام الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية.

وستستثمر المنظمة في تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد بشأن الأمن والسلامة بحيث تستفيد أكبر فائدة من الاستثمارات الجارية في أنظمة الأمن المادي والسلامة وبناء قدرات جديدة. وستركز الاستراتيجية من جديد على الوقاية والجهوزية والثبات بدلا من ردود الفعل والتطويع ليتمكنها إدارة المخاطر الأمنية التي يمكن أو لا يمكن التنبؤ بها. وستماشى الاستراتيجية مع المتطلبات الإلزامية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ومع المعايير الأمنية في القطاع الخاص.

(6) استمرارية الأعمال

ستشهد أنظمة المنظمة تطورا أكبر بفضل التدابير الجاري استحداثها في إطار الثبات المعزز الذي انتهى تنفيذه في الفترة الراهنة، منها مثلا التدابير المعززة للحفاظ على سلامة البيانات الناتجة عن أنظمة الملكية الفكرية العالمية والمخزنة فيها، وتدريب الموظفين بهدف دمج نهج الثبات في أعمالهم اليومية.

(7) خدمات المؤتمرات واللغات

ستنتقل المنظمة إلى نظام الإدارة الإلكترونية للمحتويات يكون أكثر تكاملا ويضم السجلات والمحفوظات ومعاملات المنظمة. وستعتمد في ذلك على التقدم المحرز في هذا الصدد في تنفيذ سياسة إدارة السجلات والمحفوظات للشائبة 13/2012، أثناء فترة الخطة الاستراتيجية السابقة التي شهدت ترقية ناجحة للبرمجيات المستخدمة لإدارة السجلات والمحفوظات كانت غايتها تحقيق حلول أفضل لحفظ الوثائق المتأتمية من مختلف القطاعات وتحسين قدرة النظام على التفاعل مع أنظمة أخرى والوفاء بمتطلبات استمرارية الأعمال. وستعمل المنظمة أيضا نحو تسجيل أفضل وأكثر تكاملا للاجتماعات، بما في ذلك حفظ التسجيلات الرقمية والسمعية والمحاضر المطبوعة.

وستواصل المنظمة استثمارها في الأدوات والأنظمة الحاسوبية الداعمة للخدمات اللغوية، كالبحث متعدد اللغات وقواعد البيانات الاصطلاحية وذاكرات النصوص المترجمة وغيرها من أدوات الترجمة الآلية التي من شأنها أن تحسّن الإنتاجية وترفع جودة الخدمات المقدمة للدول الأعضاء وللمستخدمي أنظمة الملكية الفكرية العالمية وأفراد عامة الجمهور.

(8) المباني

ستستمر المنظمة في سياستها الانفتاحية لمن يود استخدام مرافقها من دول أعضاء ومنظمات شريكة. وعملاً بالخطة الرأسمالية الرئيسية، سيحافظ على حال مباني الويبو بما يمكن من الحد من الحاجة إلى استثمارات كبيرة في الإصلاحات الطارئة والعاجلة في المستقبل.

(9) المكاتب الخارجية

تتوقع المنظمة أن تشهد تنفيذ القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في جمعياتها الخامسة والخمسين عام 2015 لتفتتح ثلاثة مكاتب خارجية جدد في الثنائية 17/2016 والثنائية 19/2018، شريطة الحصول على موافقة الجمعية العامة في الويبو.

وبموازاة لذلك، ستواصل الويبو تعزيز شبكة مكاتبها الخارجية المتواصل لتزويد من قدراتها على توسيع اتصالات الويبو وتواصلها وجني الفوائد من حيث الفعالية في التكلفة وتنفيذ البرامج. ومن شأن المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية، التي اعتمدها الدول الأعضاء، أن تعزز هدف المنظمة بتطوير شبكة مستدامة وكافية الأحمال من المكاتب الخارجية التي تضيف إلى أداء البرامج قيمةً وفعالية وكفاءة وفقاً لإطار المنظمة القائم على النتائج، ويكون ذلك بالتنسيق والتكامل مع مقر الويبو وبما يستحيل على الويبو تحقيقه من خلال أعمالها في المقر. ووفقاً للمبادئ التوجيهية، سيكون حجم شبكة المكاتب الخارجية برمتها وأداؤها محل تقييم كل خمس سنوات مع إيلاء الاعتبار الواجب لمختلف مهام المكاتب الخارجية ووظائفها.

[نهاية الوثيقة]